

## بيان التحالف التونسي للكرامة ورد الإعتبار والمركز الدولي للعدالة الإنتقالية

لغرض كشف الحقيقة وإعادة الكرامة، تحتاج هيئة الحقيقة

والكرامة إلى مزيد من الوقت لتستكمل عملها<sup>1</sup>

يوجد مسوغ ما لتسمية لجنة الحقيقة في تونس بـ "هيئة الحقيقة والكرامة". حيث كان القصد من إطلاق هذا الاسم التأكيد على هدفين من بين أهم أهداف ثورتنا ومسار العدالة الانتقالية التي وافق مجتمعنا على إتباعها عقب الانتقال من حقبة الديكتاتورية. يتمثل هدفنا الأول في الكشف عن الحقيقة. فنحن نهدف إلى أن يقر المجتمع التونسي عبر جميع شرائحه الاجتماعية والدينية بالحقيقة التي مفادها أن مظاهر الفساد والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان التي انتشرت على نطاق واسع قد حدثت خلال دكتاتوريتي بورقيبة وبن علي اللتين أسفرتا عن آلاف الضحايا من التونسيين. أما هدفنا الثاني فيكمن في استعادة الكرامة، وذلك بتحقيقها على عدة مستويات: أولا إعادة الكرامة لدولة بأسرها كانت ضحية حقبتين ديكتاتوريتين فاسدتين، ثم إعادة الكرامة للجهات والجماعات التي همشتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها المقرضون الأجانب اللذين مولوا دولة قادها ديكتاتور ومكنوا لها، وأخيرا إعادة الكرامة للرجال والنساء والشباب الذين تم انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك غالباً عن طريق العنف ودائماً من خلال القمع والإقصاء.

### انتهاج سياسة معينة أكثر أهمية من النقاش القانوني

لقد أرسى قانون العدالة الانتقالية مساراً يهدف للكشف عن الحقيقة وإعادة الكرامة من خلال هيئة تعكس ولايتها ما ناضلت الثورة من أجله. ولسوء الحظ، تركز النقاش المثار حول تمديد ولاية هيئة الحقيقة والكرامة على السؤال القانوني المتعلق بمن يخول له اتخاذ مثل هذا القرار. نحن نعتقد أن التركيز على المسألة القانونية يخطئ الهدف تماماً. إذ أن السؤال الأكثر أهمية الذي يجب طرحه هو لماذا يجب أن يكون هناك تمديد بشكل مطلق. يتمثل موقفنا في أن التمديد يعد أمراً عملياً وضرورياً على حد سواء. وبغض النظر عن عيوب هيئة الحقيقة والكرامة والشقاق الحاصل بين أعضائها، يعتبر تمديد فترة عملها أفضل بكثير من إنهاء وجودها. وإذا كان البرلمان يعتقد أن المبدأ الأول للعدالة هو "لا ضرر ولا ضرار"، فإن التمديد يعد الطريق الذي يجب سلوكه لتجنب الإضرار بمسار العدالة الانتقالية في تونس.

### التمديد ضروري، على الرغم من عيوب هيئة الحقيقة والكرامة وبسببها

<sup>1</sup> مقدم من قبل \_\_\_\_\_ [المركز الدولي للعدالة الانتقالية أو الائتلاف؟ أو كليهما - وهو ما أود أن أوصي به

في المقام الأول ، كانت الدولة قد توقعت بالفعل إمكانية أن يتم اللجوء إلى التمديد من خلال التنصيص عليه في قانون العدالة الانتقالية. وهذا التوقع ينطبق على الوضع الحالي.

تحتاج هيئة الحقيقة والكرامة إلى الاشتغال على أكثر من 62000 "شكوى" مرفوعة لديها ، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت توجد حاجة إلى إجراء مزيد من التحقيقات ، وما هي الشكاوى التي يجب إحالتها إلى الدوائر المتخصصة لإجراء تحقيق جنائي ، وما إذا كان يحق للأشخاص الذين قدموا شكاوى أو طلبات كأفراد ، أو كجماعات أو كمجموعات الحصول على أشكال معينة من جبر الضرر. ، يتعين على هيئة الحقيقة والكرامة ، علاوة على النظر في هذه الشكاوى ، أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج إجراءات التحكيم التي أجرتها ، بما في ذلك ضمان تنفيذ قرارات التحكيم بشكل كامل من خلال استرداد الأصول غير المشروعة وجمع المعلومات عن الفساد المرتكب أثناء الحقبة الدكتاتورية من قبل أولئك الذين سعوا إلى التحكيم.

وبالمثل ، تحتاج هيئة الحقيقة والكرامة إلى تحليل ليس فقط البيانات التي حصلت عليها من تحقيقاتها بل أيضا كيفية استجابة المجتمع التونسي لجلسات الاستماع العلنية. لم تُعقد إلى حد الآن سوى جلسات الاستماع العلنية ، بما في ذلك جلسات استماع في تونس وجلسات أو جلسات استماع خارج العاصمة. بينما لم تعقد أي جلسة استماع تتعلق ببعض الانتهاكات والمواضيع التي يعتقد الكثير من التونسيين ، بما في ذلك أعضاء تحالفنا ، أنه ينبغي الاستماع إليها. ويشمل ذلك الانتهاكات التي تؤثر على حرية ممارسة الدين ، وكذلك موضوع التهميش والبطالة كمظالم أدت إلى اندلاع الثورة.

فضلا عن البيانات التي أسفرت عنها هذه التحقيقات ، تحتاج هيئة الحقيقة والكرامة أيضا إلى الانتهاء من البحث حول أسباب ونتائج الفساد والقمع العنيف وغيرها من أشكال سوء المعاملة خلال فترتي الحكم الديكتاتوري. وقد يتطلب ذلك بشكل جيد أن تتولى هيئة الحقيقة والكرامة دراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المتبعة خلال الحقبتين الدكتاتوريتين ودور مؤسسات الدولة في ذلك - مثل الشرطة والمحاكم ومؤسسات صنع السياسات الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات التي تنظم استخراج الموارد الطبيعية والبنوك والتشغيل. وقد يستدعي ذلك البحث عن وجمع بيانات حول تواطؤ الكيانات التجارية ، والمؤسسات المالية الدولية ، والحكومات الأجنبية ودورها في ظهور حقبة الحكم الديكتاتوري وحول الخروق التي انتهكت الحقوق ، وانتقصت من كرامة العديد من التونسيين.

توجد حاجة إلى التمديد لأنه لا يزال يتعين على هيئة الحقيقة والكرامة إكمال العديد من المهام المذكورة أعلاه، سواء بسبب خطأ ارتكبه أو نظرا إلى أن تعقيد ولايتها يتطلب فترة أطول لكي تتمكن من القيام بوظيفتها. وبدون إكمال هذه المهام ، سيكون للالتزام هيئة الحقيقة والكرامة بكتابة تقرير شامل يتضمن نتائجها وتوصياتها أساسا ضعيفا وغير مؤكد. سيؤثر مسار الكشف عن الحقيقة وإعادة الكرامة الغير المكتمل على إجراءات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد هيئة الحقيقة والكرامة مثل جبر الضرر ، ومخططات التنمية في المناطق المهمشة ، ومسار المساءلة الجنائية صلب الدوائر المتخصصة والإصلاحات المؤسسية التي تشمل المحاكم والتعليم والشرطة واستخراج الموارد والتشغيل. كما سيكون لهذا المسار الغير مكتمل تداعيات خطيرة ومختلفة على معاملة المرأة.

## التمديد ليس بسابقة

وفقاً للمركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) ، "تشتمل معظم ولايات (لجان الحقيقة) إمكانية التمديد."<sup>2</sup> حيث تصمّن العديد من القوانين التي صيغت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة و أحدثت بموجبها لجان تقصي الحقائق ، أحكاما تسمح

<sup>2</sup> المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، "صياغة مضمون ولاية لجنة الحقيقة: أداة عملية" (2013)

[https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-DraftingMandate-Truth-Commission-2013\\_0.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-DraftingMandate-Truth-Commission-2013_0.pdf)

بتمديد عمل هذه اللجان. حيث تم منح معظم لجان الحقيقة مدة لا تقل عن سنتين (2) أو أكثر. وعليه طلبت العديد من هذه اللجان التمديد لأسباب مختلفة، بما في ذلك أسباب عدم استهلالها لعملها على الفور، أو نقص الموارد، أو بسبب حدوث أزمة سياسية وغيرها من الأزمات التي منعت اللجنة من إحراز تقدم في عملها في وقت مبكر أو ببساطة حرمتها من استكمالها. إذ طلبت لجنة الحقيقة في بيرو تمديداً، فتم منحها تمديدين لمدة خمسة (5) أشهر ثم تمديد واحد (1) بشهر من أجل صياغة واستكمال تقريرها.<sup>3</sup>

تم إنشاء لجنة الحقيقة في ليبيريا في عام 2005 ولكنها لم تستطع أن تشتغل على الفور بسبب نقص الموارد. كما أدت الخلافات الداخلية بين مفوضيها إلى حدوث تأخير في عملها. أشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تقرير له عن تقييم لجنة الحقيقة في ليبيريا إلى أنه: "في سبتمبر 2008، ونظراً إلى أنه لم يتم الانتهاء بعد من عقد العديد من جلسات الاستماع، ولم يُشرع بعد في كتابة التقرير، طلبت لجنة الحقيقة والمصالحة تمديدًا لمدة تسعة أشهر (ثلاثة تمديدات لمدة ثلاثة أشهر كل منها) في وقت واحد) من أجل اختتام أعمالها بحلول جوان 2009".<sup>4</sup>

حتى عندما كانت الأمم المتحدة نفسها معنية مباشرة بمنح تفويض للجنة حقيقة، كان التمديد ضرورياً ومفيداً. ومن ذلك لجنة الحقيقة في تيمور الشرقية التي منحت في البداية ولاية مدتها سنتان، ثم وقع تمديداتها مرتين، فبلغ مجموع مدة التمديد عاماً واحداً (1).<sup>5</sup>

لا تُبَيَّن هذه الأمثلة فقط أن التمديدات غالباً ما تكون مطلوبة من قبل لجان الحقيقة، ولكن أيضاً كما أشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية، كلما كانت ظروف لجنة الحقيقة أكثر تعقيداً وصعوبة، كلما احتاجت إلى التمديد لإكمال عملها. إن هيئة الحقيقة التونسية هي لجنة الحقيقة الأولى (و هي إلى حد الآن الوحيدة) التي انبثقت عن الربيع العربي. لا يقتصر الأمر على تعقيد ولايتها فقط بسبب الفترة التي يجب أن تغطيها، بل يتعين عليها أيضاً أن تنظر في مواضيع معقدة مثل الفساد والتهميش سبق أن حاولت بعض اللجان الأخرى فقط معالجتها. إحدى هذه اللجان هي لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا (TJRC). على غرار هيئة الحقيقة والكرامة، لم تشمل ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا تغطية انتهاكات حقوق الإنسان فقط، ولكن أيضاً الفساد والتهميش. دخل القانون الذي أحدث لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا حيز التنفيذ في عام 2009، ولكن اعترى عملها اضطراب بسبب قضايا تعلق برئيسها. وفي نهاية الأمر، طلبت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا تمديد فترة عملها بما لا يقل عن ستة (6) أشهر وقد تنطبق أسباب طلب ذلك التمديد على وضع هيئة الحقيقة في تونس. وفيما يتعلق بلجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا، فقد أرادت أن "تتيح لمزيد من الكينيين فرصة المثل أمام اللجنة" ولنفسها الوقت لإكمال مهمتها، بما في ذلك عقد جلسات استماع حول التهميش وهو ما قامت بتنفيذه في الأخير.<sup>6</sup>

هذا لا يعني أن التمديدات مفيدة بطبيعتها. ففي نيبال، على سبيل المثال، اشتكت بعض جماعات الضحايا من أن لجنتي الحقيقة - وهما لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) ولجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري - قد سعتا إلى تمديدات ليس

<sup>3</sup> المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير حول جبر الضرر في بيرو

[https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ\\_Report\\_Peru\\_Reparations\\_2013.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Peru_Reparations_2013.pdf)

<sup>4</sup> المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ليبيريا في فترة ما بعد لجنة الحقيقة والمصالحة - <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Liberia-Beyond-TRC-2010-English.pdf>

<sup>5</sup> لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية <http://www.cavr-timorleste.org/en/cavr.htm>

<sup>6</sup> لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا تسعى لتمديد ولايتها

<https://www.nation.co.ke/News/politics/TJRC+seeks+to+extend+mandate/-/1064/1188336/-/omsi9z/-/index.html>

من أجل إنهاء عملهما بقدر ما لمجرد الاستمرار في العمل دون موارد من الدولة وإستراتيجية تنظم عملهما.<sup>7</sup> ومع ذلك ، منح البرلمان اللجنتين تمديدا لمدة سنة.

أشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، عند مقارنته للجان الحقيقة المختلفة والوقت الذي تحتاج إليه لإكمال عملها ، إلى أنه "بما أن لجان الحقيقة أصبحت أكثر تعقيدا ، بحكم تعاملها مع نطاقات أوسع من الأبحاث ، فقد ازداد الوقت المخصص لعملها".<sup>8</sup> يعتقد تحالفنا (التحالف التونسي للكرامة ورد الاعتبار) أن ملاحظة المركز الدولي للعدالة الانتقالية تنطبق على تونس. ومرة أخرى ، وبغض النظر عن الطريقة التي نرى بها نحن أو غيرنا المشاكل المؤسسية والفردية داخل هيئة الحقيقة والكرامة ، فإن الواقع أن ولايتها معقدة. وبالتالي، تحتاج الهيئة إلى المزيد من الوقت لتنفيذها. قد يكون التمديد لعام واحد مبررا (1) شريطة أن يتم استخدامه من قبل هيئة الحقيقة والكرامة (TDC) في (1) عقد جلسات استماع علنية حول موضوعات لم تغطيها في إطار ولايتها بما في ذلك التهميش والبطالة وممارسة حرية التدين ، (2) والبت في الحالات ، التي ستحيلها إلى الدوائر المتخصصة وضمان تنفيذ قرارات التحكيم الخاصة بها ، (3) تجميع البيانات ونتائج البحوث التي جمعتها من الشكاوى وجلسات الاستماع وإجراءات التحكيم والبحث والتحقيق والأرشيفات (المحفوظات) وغيرها من المصادر ، (4) تحليل هذه البيانات ، وتوضيح النتائج الرئيسية بناءً على متطلبات قانون العدالة الانتقالية وتجميع التوصيات و (5) إصدار تقرير مكتوب يمكن الضحايا والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى في مسار العدالة الانتقالية في تونس من البناء عليه واستخدامه في عمل مستقبلي .

<sup>7</sup> فترة تمديد آليات العدالة الانتقالية غير المبررة: الضحايا <https://thehimalayantimes.com/kathmandu/tenure-extension-transitional-justice-mechanisms-unjustifiable-victims/>

<sup>8</sup> المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، "صياغة مضمون ولاية لجنة الحقيقة: ص 23 [https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-DraftingMandate-Truth-Commission-2013\\_0.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-DraftingMandate-Truth-Commission-2013_0.pdf) page 23